

## اتفاقية الشراكة الاقتصادية أداة لإدامة الهيمنة الاستعمارية

(مترجم)

## الخبر:

صادق البرلمان الكيني يوم الثلاثاء ٩ آذار/مارس ٢٠٢١ على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع المملكة المتحدة. ستمنح الصفقة التجارية البضائع البريطانية ٢٥ عاماً من الدخول معفاة من الضرائب إلى كينيا. (ديلي نيشن)

## التعليق:

تأتي مصادقة كينيا في أعقاب مناقشة مجلس اللوردات في المملكة المتحدة التي جرت يوم الثلاثاء، ٢ آذار/مارس ٢٠٢١. (بزنس ديلي، ٢٠٢١/٠٣/٠٩). ومع ذلك، صادق البرلمان الكيني على الاتفاقية التجارية مع بعض الشكوك. وأدت التحفظات السابقة إلى تأجيل النقاش حول المعاهدة بعد عدم استلام الملحق المتضمن البضائع المستحقة للإعفاء الضريبي! غضب أعضاء البرلمان من بند في قانون وكالة حماية البيئة لا ينص على أي تعديلات أثناء التصديق على الاتفاقية. (ستار، ٢٠٢١/٠٢/٢٦). بالإضافة إلى ذلك، زعمت لجنة المالية البرلمانية أنها لم تشارك في عملية التفاوض على الرغم من كونها مسؤولة عن معالجة القضايا الضريبية. (ديلي نيشن، ٢٠٢١/٠٢/٢٦).

في نهاية المطاف، صدق البرلمان الكيني على الاتفاق على أمل أن تمنح بعض البنود الواردة في اتفاقية حماية البيئة سلطة لأمين مجلس الوزراء الكيني للانسحاب من الاتفاقية ويمكنه إجراء بعض التعديلات أثناء تنفيذها. علاوة على ذلك، وعد بعض النواب بتعديل قانون المعاهدة حتى يتمكن البرلمان من المشاركة في المفاوضات المستقبلية من البداية، وبالتالي، إنهاء العملية التي بدأت بتوقيع الاتفاق التجاري يوم الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ في لندن بين وزير التجارة الدولية، رانيل جاياواردينا ووزير مجلس الوزراء لشؤون التجارة في كينيا، بيتي ماينا نيابة عن دول مجموعة شرق أفريقيا على الرغم من حقيقة أن منتدى كينيا للمزارعين الصغار و Econews Africa تحركوا إلى المحكمة لوقف التصديق على الاتفاقية مشيرين إلى عدم التشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة بشأن الأمر نفسه!

إنه لأمر محبط أن نشهد التوقيع والتصديق على الاتفاقية؛ لأنها تبدو ظاهرياً داعمة اقتصادياً لأمتنا. فيزعم أنه يمكننا تصدير منتجاتنا وسلعنا إلى بريطانيا على أساس عدم التعريف الجمركية وعدم الحصص بمجرد التصديق على الصفقة. والحقيقة هي أن أمتنا لا تزال حتى الآن امتداداً لمزرعة السيد الاستعماري السابق التي تخضع سياساتها ولوائحها لمصالحه. وبشكل عام، فإن أولئك الذين يصدرون المنتجات أو البضائع إلى بريطانيا هم مجرد مجموعة صغيرة من النخب التي

تمسك بزمام السلطة نيابة عن المستعمرين الغربيين. بعضهم يمتلك ويخفق قطاعات محلية مهمة مثل الشاي والقهوة ومنتجات الزهور الطازجة وما إلى ذلك، وبالتالي، فإنهم هم الذين سيستمرون في الاستمتاع بثمار الصفقة المذكورة. من ناحية أخرى، ستدين الغالبية التي تكافح من أجل حماية نفسها في مزيد من البؤس حيث سيكون هناك فيضان من المنتجات والبضائع في بريطانيا. وبالتالي، سيستمر تقييد اقتصادنا بالأغلال في بريطانيا.

في الواقع، هذه هي أحدث مناورة لبريطانيا اليائسة التي لا تزال ثرواتها تتضاءل في جميع أنحاء العالم قبل وبعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. إن الوصول إلى مستعمراتها السابقة هو مجرد جزء من مخطط كبير لدعم صورتها في الخارج. وتحاول تحقيق أهدافها باستغلال عملائها الاستعماريين وحكامهم لتمير تشريعات شائنة، وفي المقابل تعريض ما تسمى مؤسساتنا المستقلة مثل البرلمان للسخرية العامة من خلال كونها مجرد سلطات مختومة! تدفعها السلطة التنفيذية.

يواصل المستعمرون الغربيون نفث سمومهم والسيطرة باستخدام مبدئهم الرأسمالي العلماني وأنظمتهم السامة. إنهم يواصلون تخريب حياتنا لدرجة أن الناس أصبحوا يفضلون الموت على الحياة! لأنهم يذهبون مواردنا ويشددون علينا الخناق الاقتصادي من خلال سياسات ضريبية لا تطاق تعزز الفقر وتراكم الثروة لدى عدد قليل. ومن ثم، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. وفي الختام، فإن وكالة حماية البيئة تبدو مقنعة وناجحة على الورق ولكنها سببت كوارث عند تنفيذ بنودها، كما يتضح من الشرح الذي قدمه أمين مجلس الوزراء لوزارة الصناعة والتجارة وتنمية المشاريع عبر مذكرة مصاحبة لاتفاقية حماية البيئة، والتي عرضت على البرلمان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، للمصادقة عليها. "تعرض كينيا فتح ٨٢.٦ % من إجمالي التجارة إلى المملكة المتحدة على مدى فترة انتقالية ممتدة (تصل إلى ٢٥ عاماً مع وقف لمدة سبع سنوات) تتكون أساساً من المواد الخام والسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة وجميع السلع الأساسية الأخرى". (ديلي نيشن ٢٠٢١/٠٢/٢٢)

**كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**

**علي ناصورو علي**

**عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير**